



مرسوم رقم (32) لسنة 2026 بالتصديق على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تشجيع الاستثمار المباشر بين حكومة دولة قطر وحكومة دولة الكويت

أمير دولة قطر،

نحن تميم بن حمد آل ثاني

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في العاشر من شهر رجب عام 1442 هجرية، الموافق
لثاني والعشرين من شهر فبراير عام 2021 ميلادية،
وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء،
رسمنا بما هو آت:

مادة (1)

صودق على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تشجيع الاستثمار المباشر بين
حكومة دولة قطر وحكومة دولة الكويت، الموقععة بمدينة الدوحة ومدينة الكويت
بتاريخ 2020/11/17، المرفق نصها بهذا المرسوم، وتكون لها قوة القانون، وفقاً للمادة
(68) من الدستور.

مادة (2)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم. ويُعمل به
من تاريخ صدوره. ويُنشر في الجريدة الرسمية.

تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: 1447/12/25 هـ
الموافق: 2026/06/11 م



بسم الله الرحمن الرحيم



مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تشجيع الاستثمار المباشر

بين

حكومة دولة قطر وحكومة دولة الكويت



بسم الله الرحمن الرحيم



مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تشجيع الاستثمار المباشر

بين

حكومة دولة قطر وحكومة دولة الكويت

إن حكومة دولة قطر، وتمثلها وزارة التجارة والصناعة،
وحكومة دولة الكويت، وتمثلها هيئة تشجيع الاستثمار المباشر،
والمشار إليهما فيما بعد "بالطرفين المتعاقدين"،
انطلاقاً من روابط الود والإخاء وامتداداً للعلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقتين،
ورغبةً منهما في تطوير ودعم العلاقات الاقتصادية والاستثمارية تحقيقاً للمصالح
المشتركة والمنافع المتبادلة،
وإيماناً منهما بأهمية تحقيق وتعزيز التعاون المتبادل في مجال تشجيع الاستثمار المباشر
بين البلدين،

قد اتفقتا على ما يلي:



المادة (1)

يقوم كل طرف متعاقد بالتعاون مع الطرف المتعاقد الآخر وفق برنامج زمني يتم وضعه بالاتفاق بينهما لاحقا لتحقيق الآتي:

1. تبادل المعلومات الإحصائية بشأن الاستثمارات المباشرة وفرص الأعمال المتاحة، وإتاحتها أمام مجتمع الأعمال في كلا البلدين، وذلك بهدف زيادة الاستثمارات المتبادلة .
2. تبادل المعلومات الخاصة بالفرص الاستثمارية من قوانين ولوائح الاستثمار المباشر وكافة التطورات المتعلقة بمناخ الاستثمار في كلا البلدين.

المادة (2)

يقوم كل طرف متعاقد بتشجيع تبادل الخبرات والتجارب والزيارات في مجالات الاستثمار.

المادة (3)

يعمل الطرفان المتعاقدان بالتعاون في الترويج للفعاليات وورش الأعمال والمعارض والمؤتمرات التي تسلط الضوء على الفرص الاستثمارية المتاحة في كلا البلدين لتشجيع الاستثمار المباشر.

المادة (4)

يتبادل الطرفان المتعاقدان الخبرات والمعرفة الفنية والفرص التدريبية في مجالات الاستثمار التي يتم الاتفاق عليها فيما بينها.

المادة (5)

تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ استلام آخر إخطار خطي من أي من الطرفين المتعاقدين للطرف المتعاقد الآخر، عبر القنوات الدبلوماسية، يفيد بإتمام الإجراءات القانونية اللازمة المعمول بها في كلا البلدين.



وأى تعديلات تطرأ على هذه المذكرة، تخضع لاتفاق خطي بين الطرفين المتعاقدين،
وتدخل هذه التعديلات حيز النفاذ وفقاً لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة.
وتظل هذه المذكرة سارية المفعول لمدة (2) عامين، وتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى ماثلة،
ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابة برغبته في إنهائها، عبر
القنوات الدبلوماسية وذلك بفترة (6) ستة أشهر على الأقل قبل تاريخ إنهائها
أو انتهائها.

وإشهاداً على ما تقدم، قام المفوضان أدناه، والمخولان من قبل حكومتيهما، بالتوقيع
على هذه المذكرة.

حررت هذه المذكرة ووقعت في مدينة الدوحة ومدينة الكويت عبر تقنية الاتصال المرئي
من نسختين أصليتــــــــــــــــين باللغة العربية، لكل منهما ذات الحجية، وذلك يوم الثلاثاء
تاريخ 2 ربيع الآخر 1442 هـ الموافق 17 نوفمبر 2020، على أن يتبادل الجانبان كل نسخة
عبر القنوات الدبلوماسية لاستكمال التوقيع.

عن

حكومة دولة الكويت

د. أحمد ناصر المحمد الصباح
وزير الخارجية ووزير الإعلام بالوكالة

عن

حكومة دولة قطر

محمد بن عبد الرحمن آل ثاني
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية